الاقتصاد والأعمال

برميل النفط ينخفض إلى 53.85 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 41 سنتا في تداولات اول امس ليبلغ 85ر53 دولار أمريكي مقابل 26ر54 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس الجمعة بفعل الاضطرابات في إقليم كردستان العراق ما قد يؤدي إلى تجدد الصراع في المنطقة الغنية بالنفط. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 13 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 54ر57 دولار كما ارتفع سعر برميل النفط الخام الأمريكي 11 سنتا ليصل الى مستوى 67ر51 دولار.

التقرير نصح بعدم اعتماد مصروفات «المالية» لعدم صرفها أموالا مستحقة

«الشال»: الموازنة حققت فائضاً بلغ 488.938 مليون دينار

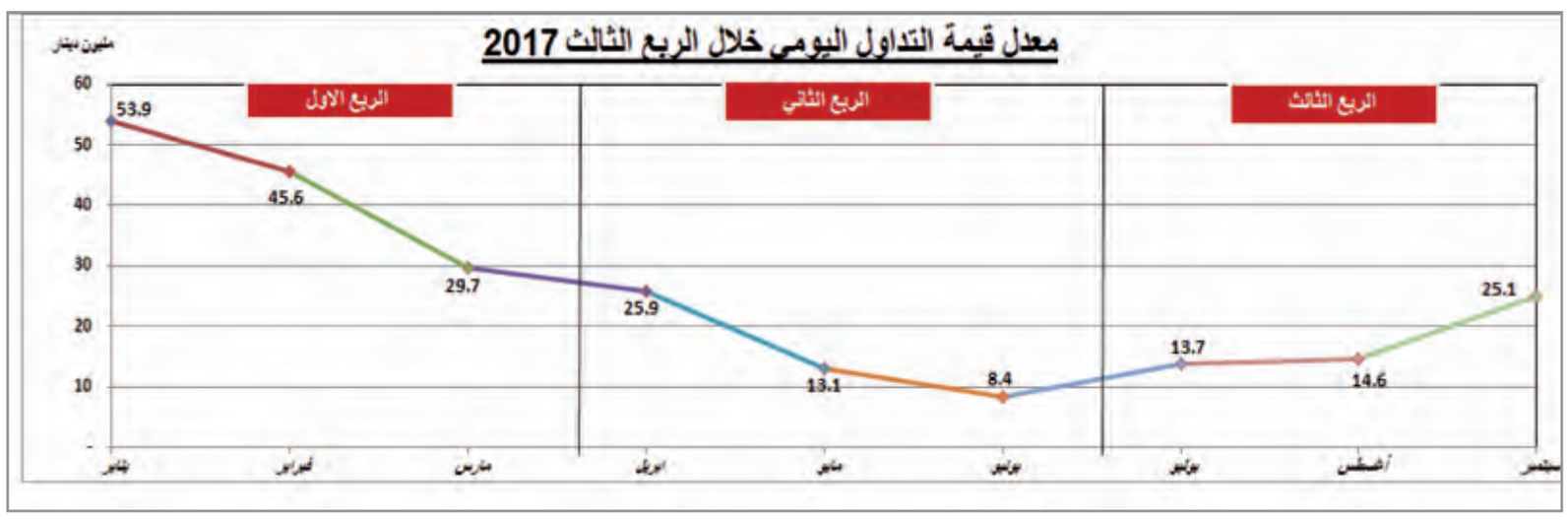

معدل قيمة التداول اليومي خلال الربع الثالث

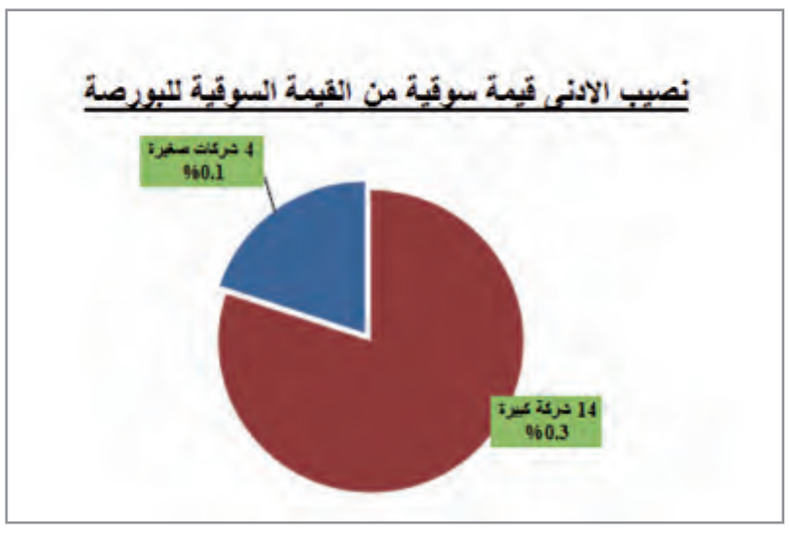

نصيب الادني قيمة سوقية من القيمة السوقية للبورصة

- الفائض سيتحول إلى عجز ما بين 4.5-5 مليارات في الحساب الختامي
- المصروفات قدرت بنحو 19.9 مليار صرف منها فعلياً 5.236 مليار دينار
- الإيرادات بلغت 5.725 مليار دينار خلال الـ 5 اشهر الأولى من السنة المالية
- 5.304 مليار دينار قيمة الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2018/2017/31

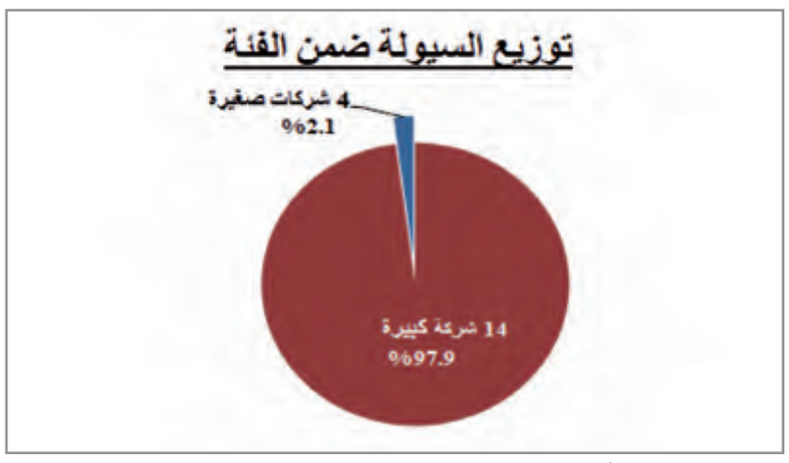

توزيع السيولة ضمن الفئة

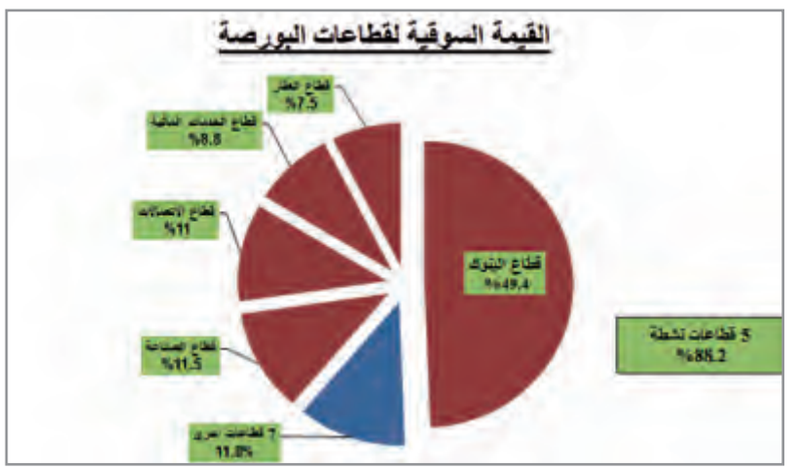

القيمة السوقية لقطاعات البورصة

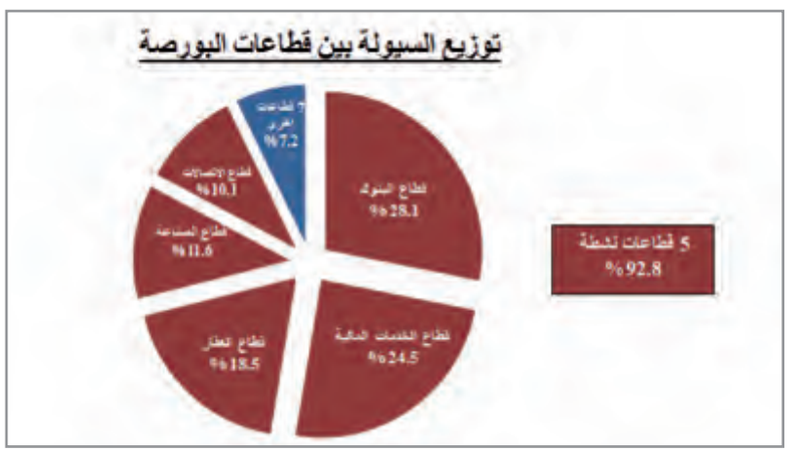

توزيع السيولة بين قطاعات البورصة

اصدرت شركة "الشال" تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – أغسطس 2017، وجاء فيه ما يلي: تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر أغسطس 2017، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الانخفاض في جانب الإيرادات، فحتى 2017/08/31، أي الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية 2017/2018، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 5.725 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 42.9% من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13.344 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2017/08/31، نحو 5.304 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 45.3% من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11.711 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 92.7% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 47.5 دولار أمريكي خلال فترة الـ 5 شهور. وتم تحصيل ما قيمته نحو 420.5 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 84.1 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.634 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو – 624.3 مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.9 مليار دينار كويتي، وصرف، فعلياً –طبقاً للنشرة–، حتى 2017/08/31، نحو 5.236 مليار دينار كويتي، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 1.047 مليار دينار كويتي، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلاً، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيراً عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية ومن ثم في الحساب الختامي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضاً بلغ نحو 488.938 مليون دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض سوف يتحول إلى عجز، في نهاية هذه الشهور الخمسة، ومع صدور الحساب الختامي، ورقم العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية أي الـ 7 شهور القادمة، ونتوقع له أن يراوح ما بين 4.5–5 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي.

بورصة الكويت

كان أداء البورصة للربع الثالث من العام الجاري، ليس فقط أفضل نتيجة ارتفاع أهم مؤشراتها، أي مؤشر الشال ومؤشري البورصة الوزني وكويت 15، وإنما ارتفاع كبير في السيولة، وهو المؤشر الأهم، مع نضج في توجيهها، أولاً، لأن ارتفاعها حافظ على وتيرة التصاعد مع نهاية الربع خلافاً للربع الثاني، وثانياً لإنحيازها لشركات التشغيل. ومؤشر الشال ارتفع بنحو 46.7 نقطة أو نحو 12.3% مقارنة بنهاية الربع الثاني، وارتفعت مؤشرات البورصة ما بين الربعين بنحو 7.9% للوزني ونحو 9.6% لكويت 15 بينما انخفض المؤشر السعري بنحو 1.2%–، وتفوق أداء المؤشرات الوزنية على المؤشر السعري تطور صحيح وصحي إن استمر. والسيولة خلال الربع كانت في تصاعد، حيث بلغت قيمة التداول اليومي لشهر يوليو نحو 13.7 مليون دينار كويتي مرتفعاً من مستوى 8.4 مليون دينار كويتي في شهر يونيو، وارتفعت قليلاً إلى 14.6 مليون دينار كويتي في شهر أغسطس، ثم قفزت إلى 25.1 مليون دينار كويتي في شهر سبتمبر. ومكاسب كلاً من شهري أغسطس وسبتمبر، أدت إلى ارتفاع في قيمة الشركات المدرجة منذ بداية العام –ثروة المستثمرين– بنحو 4.721 مليار دينار كويتي، وبلغت مكاسب المؤشرات منذ بداية العام، نحو 13.3% لمؤشر البورصة الوزني، ونحو 12.7% لمؤشر كويت 15، ونحو 16.2% لمؤشر البورصة السعري. ورغم بعض التوجهات الصحية مؤخراً في تداولات البورصة، إلا أن نحو نصف الشركات المدرجة لا زالت غير سائلة ولم تحظى سوى بنحو 3.9% فقط من سيولة البورصة خلال ما مضى من العام الجاري، ولا زالت 50 شركة مدرجة لم تحظى سوى بنحو 0.5% فقط من سيولة البورصة، وظلت شركة واحدة من دون تداول. وظلت هناك شركات مضاربية نشطة، حيث حظيت 15 شركة قيمتها السوقية لا تزيد عن 1.7% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 20.1% من سيولة البورصة. وما يثير بعض القلق، هو ذلك التذبذب الحاد في سيولة البورصة، بينما بلغت قيمة التداول اليومي نحو 53.9 مليون دينار كويتي في شهر يناير 2017 ومع ارتفاعها انحازت بشدة باتجاه المضاربة، هبطت بشدة لتبلغ 8.4 مليون دينار كويتي في شهر يونيو، ثم لترتفع إلى معدل 25.1 مليون دينار كويتي في شهر سبتمبر مع بعض النضج. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربع للشهور التسع الأولى من العام الجاري، فكان كالتالي:

10% الأعلى سيولة: ساهمت 18 شركة مدرجة بنحو 53.3% من القيمة السوقية للبورصة، بينما استحوذت على نحو 58.9% من سيولة البورصة، كان ضمنها 13 شركة كبيرة، ساهمت بنحو 52.7% من القيمة السوقية للبورصة، وكان نصيبها 86% من سيولة تلك الفئة، و5 شركات صغيرة استحوذت على 14% من سيولة تلك الفئة، بينما قيمتها السوقية 0.6% فقط من قيمة كل شركات البورصة، وبينما حظيت شركات كبيرة بسيولة عالية تستحقها، لازال الإنحراف كبيراً بإتجاه شركات صغيرة. وإن بدأ بالتحسن خلال شهري أغسطس وسبتمبر.

10% الأعلى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 72.4% من القيمة السوقية للبورصة، واستحوذت على نحو 40.6% من سيولتها، ولكن، ضمنها كان إنحراف السيولة بائن لصالح 11 شركة، حيث حظيت بنحو 95.6% من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 4.4% من سيولة تلك الفئة لـ 7 شركات كبيرة أخرى.

10% الأدنى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 0.3% من قيمة شركات البورصة، إلا أنها استحوذت على نحو 4.5% من سيولة البورصة، وضمنها حازت 14 شركة على 97.9% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظى 4 شركات صغيرة أخرى سوى 2.1% من سيولة تلك الفئة، ذلك الإنحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها، وان استمر الانحياز الصحي لشركات التشغيل، ربما يطرأ عليها بعض التعديل خلال الربع الرابع من العام. سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 88.2% من قيمتها، وحازت على 92.8% من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة وثقل تلك القطاعات في قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك إنحراف في توجهات السيولة، فقطاع البنوك حاز على 28.1% من سيولة البورصة، أي بما يوازي 49.5% فقط من مساهمته في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أكثر من نصف مساهمته في القيمة. وقطاع الخدمات المالية، حاز على 24.5% من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2.8 ضعف مساهمته في قيمتها، بينما حاز القطاع العقاري على 18.5% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.5 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاعين قطاعي مضاربة. أما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسباً مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

بنك وربة

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب–، بلغ نحو 2.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 455 ألف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو في أرباحه بنحو 2.1 مليون دينار كويتي. ويعود الفضل إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الفائت.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 16.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 10.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم مكونات الإيرادات التشغيلية، أهمها بند صافي إيرادات تمويل بنحو 5.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 13 مليون دينار كويتي، (وتشكل نحو 77.5% من إجمالي الإيرادات) مقارنة مع نحو 7.2 مليون دينار كويتي، (نحو 71.6% من الإجمالي). وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 549 ألف دينار كويتي وصولاً إلى نحو 2.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.7 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضاً، بند صافي الأتعاب والعمولات بنحو 346 ألف دينار كويتي، وصولا إلى 1.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 802 ألف دينار كويتي. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 777 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 7.5 مليون دينار كويتي. وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا بند الاستهلاك الذي حقق انخفاض بنحو 173 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 49.2%، بعد أن كانت نحو 74.2%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 3.8 مليون دينار كويتي، عندما بلغ نحو 5.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 2.2 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 15% للأشهر الستة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 4.5% للفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 371.1 مليون دينار كويتي، ونسبته 32.9%، ليصل إلى نحو 1.498 مليار دينار كويتي، مقابل 1.127 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 580.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 63.2%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ 918 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مدينو التمويل بنحو 304 مليون دينار كويتي، أي نحو 36.7% وصولاً إلى نحو 1.132 مليار دينار كويتي (75.6% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 827.9 مليون دينار كويتي (73.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 67.6%، أو نحو 456.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 675.3 مليون دينار كويتي (73.6% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.1% مقارنة بنحو 82.5%. وارتفع، بند استثمارات متاحة للبيع بنحو 35.4 مليون دينار كويتي، أي بنحو 35.4%، وصولاً إلى نحو 135.2 مليون دينار كويتي (9% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 99.8 مليون دينار كويتي (8.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 69.2%، أي نحو 55.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016، حين بلغ نحو 79.9 مليون دينار كويتي (8.7% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 292.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 28.3% لتصل إلى نحو 1.324 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.032 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحقق ارتفاعاً بنحو 499.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 60.5% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.4%، بعد أن كانت نحو 89.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 5.3%، مقارنة بنحو 1%، وارتفع، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 5%، مقارنة بنحو 0.9%، وارتفع، أيضًا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.4%، مقارنة بنحو 0.1%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 2.5 فلس مقارنة بنحو 0.5 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 ضعف مقارنة بنحو 1.8 ضعف.

قطاع البنوك

حقق قطاع البنوك، ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2017، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 388 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره 30.8 مليون دينار كويتي، أو بنحو 8.6%، مقارنة بنحو 357.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 56.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 3.3%، وصولاً إلى نحو 1.762 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.706 مليار دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، وانعكس الأثر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك. وعند مقارنة أرباح الربع الثاني مع أرباح الربع الأول، نجدها انخفضت بنحو 2–%، وصولاً إلى نحو 192 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت بنحو 10.5% عند مقارنتها مع أرباح الربع الثاني من عام 2016. وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في النصف الأول نحو 342.4 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت، أي ارتفعت بنحو 25.9%، ورغم ان ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلباً على قيمة صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوطاً مستحق في بقية تشغيل يشوبها الكثير من عدم اليقين.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 244.5 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 63% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 6.6% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 143.4 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 37% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12.2% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال النصف الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى. وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي، نحو 14.8 مرة، مقارنة بنحو 14.1 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، إلى نحو 1.04%، مقارنة بنحو 0.98%، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8.3%، مقارنة بنحو 7.9% للفترة نفسها العام السابق. ويذكر "تقرير مركز الجمان" بأن نصيب "بنك الكويت الوطني"، من صافي القروض والسلفيات، بلغ نحو 32.2%، و20% لـ "بيتك"، أي إن اثنان من البنوك استحوذا على 52.2% منها، واكتفت البنوك الثمانية الأخرى بأقل من النصف، أو بما نسبته 47.8%، أدناها "بنك وربة" بنسبة 2.5%، ثم "بنك الكويت الدولي" بنسبة 3%، وهما بنكان إسلاميان.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر "بنك الكويت الوطني" في تحقيق أعلى قيمة في أرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 164.7 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 27 فلساً كويتياً)، أو نحو 42.4% من صافي أرباح القطاع المصرفي، بارتفاع بنحو 9.3%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2016، وذلك لارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق "بيت التمويل الكويتي" ثاني أعلى أرباح بنحو 81.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 14.4 فلساً)، أو نحو 21% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 15.2%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع إيرادات الاستثمار وزيادة صافي إيرادات التمويل. وحقق "بنك وربة" أعلى معدل نمو في الأرباح وبنحو 454.5%، إذ بلغت أرباحه نحو 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 455 ألف دينار كويتي، نتيجة ارتفاع المحفظة التمويلية بنحو 80.2% مقارنة مع النصف الأول 2016، إضافة إلى ارتفاع إيرادات الاستثمار وصافي إيرادات الأتعاب والعمولات. بينما حقق "البنك التجاري الكويتي" أرباح بلغت نحو 2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11.5 مليون دينار كويتي، أي متراجعاً بنحو 82.7%، نتيجة ارتفاع المخصصات بنحو 31.6% خلال النصف الأول، وهي أعلى مخصصات نصف سنوية يحجزها البنك منذ عام 2013، وتراجع "بنك الكويت الدولي" إذ بلغت أرباحه نحو 10.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 12 مليون دينار كويتي، أي بنحو 8.9%، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض صافي إيرادات التمويل وارتفاع إجمالي المصروفات. وبذلك يكون البنك التجاري الكويتي وبنك الكويت الدولي الوحيدان اللذان تراجعت أرباحهما من بين البنوك العشرة في النصف الأول 2017.